شرح الحديث المقارن- دراسة تحليلية تأصيلية تطبيقية

شامي بن يحيى بن سعيد السلّامي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ قسم الدراسات الإسلامية-جامعة الباحة
shami1414ss@gmail.com

التقديم: 2021/2/15
القبول: 2022/3/20
النشر: 2022/3/15
Doi: https://doi.org/10.36473/ujhss.v61i1.1237

under a Creative Commons Attribution 4.0 International Licenses

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التأصيل لعلم شرح الحديث المقارن، من حيث الوقوف على معناه الاصطلاحي، ونشأته، وبداياته، ومراحله، وأصوله، وضوابطه، وقواعده، وموضوعاته التي بني عليها، ثم تحديد المنهجية العلمية التي يسلكها الباحث، والدارس ممن أراد الكتابة في هذا العلم، ومعرفة فوائد، وأهداف هذا اللون من ألوان شرح الحديث.

وقد انتظم البحث في: المقدمة، وجاء فيها بيان مشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة. ثم خطة البحث: والتي تكونت من المقدمة الآنف الذكرها، وسبعة مطالب، وخاتمة، وشملت: أهم النتائج، والتوصيات، ثم ثَبَتَ المراجع. وعقب الخطة جاء بيان منهج البحث المتبع. وقد تمثلت أبرز نتائج البحث في التالي: أولاً: لم يرد تعريفاً دقيقا لمصطلح "شرح الحديث المقارن"، في كتب المتقدمين، قائم على الموازنة بين الآراء، ولكن وجدت تطبيقات عملية عليه. ثانياً: يُمثل "شرح الحديث المقارن" لونين اثنين: أ–المقارنة في الموضوعات، ويكون ذلك في المقارنة الواقعة في حديث واحد ذو موضوع الواحد، أو في عدة أحاديث ذات المواضيع المختلفة. ب–المقارنة في المناهج، والاتجاهات. ثالثاً: إنّ البحث في "شرح الحديث المقارن"، يعد من أبرز المناهج لمن أراد الوصول إلى الرأي العادل في أية قضية متعلقة بشرح الحديث النبوي. رابعاً: يعد البحث في" شرح الحديث المقارن" من أبرز العلوم إثراءً لحافظة الباحث، فأنت تبحث في اللغة، والبلاغة، والحديث، وأصول الرواية، والفقه، وأصوله، والتفسير، والعقيدة، وغيرها من العلوم.

الكلمات المفتاحية: الحديث المقارن، التأصيل.

المقدمة

الحديث هو المصدر الثاني من مصادر التشريع، وهو المبيّن، والشارح لكتاب الله–عز وجل–، وإجلاله من إجلال قائله، وهو معجز بجميع أركان الإعجاز، مرشد الأنام بتعاليم الدين التفصيلية، مجلي لما أجمل من الكتاب العزيز؛ ولذلك اعتنى أهل الفضل، والفضيلة به، استنباطاً، واسترشاداً، وهداية.

مشكلة البحث:

لقد تنوعت وسائل الوصول للاستفادة من العلم الحديث الشريف، فانبرى رجاله مقعدين القوانين، والسنن لهذا العلم، فقسموا علم الحديث على قسمين شهيرين: دراسةً، وروايةً، ووضعوا أسساً، وقواعد للاستفادة من كل قسم، ولما كانت دراية الحديث هي الثمرة من دراسة علم الحديث، جاء هذا البحث ليلفت الأنظار إلى موضوعٍ ذي أهمية بالغة، مؤثرة في الاستنباط، والترجيح، ألا وهو: "شرح الحديث المقارن"، ولما كان لعلميَّ شرح الحديث "الموضوعي"، و"التحليلي"، الاهتمام الأكبر، والبيان الواسع بين طلاب الحديث، والمشتغلين به، رأيت لزاماً أن أجمع شتات أصول هذا العلم–علم شرح الحديث المقارن–، مبيناً ماهيته، والطرق التي يسير عليها الباحث عند إرادته الكتابة، والبحث في هذا العلم الجليل.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

أولاً: إثراء المكتبة الحديثية بمثل هذه البحوث التأصيلية.

ثانياً: إن "شرح الحديث المقارن" لم يحظ بالدراسةٍ كما حظي بها علميَّ شرح الحديث "الموضوعي"، والتحليلي".

ثالثاً: تحديد منهج بحثي معين في دراسة شرح الحديث المقارن؛ ليسهل على من أراد الكتابة في هذا العلم من طلابه، والباحثين فيه.

الدراسات السابقة:

بعد السؤال، والنظر، والبحث، لم أجد من تناول هذا الموضوع بالدراسة–والحمد لله على توفيقه، وهدايته–. ثمة أبحاث كتبت في شرح الحديث النبوي، وألوان الشروح الحديثية، كشرح الحديث التحليلي؛ إلا أنها تفارق هذا البحث إما في المنهج، أو في الموضوع، ومن هذه الأبحاث:

1-"أضواء على علم شرح الحديث"، للدكتور فتح الدين محمد عبد الله أبو الفتح بيانوني، وكان التركز من قبل المؤلف في هذا البحث على بيان كتب الشروح الحديثية، وتاريخ نشأتها، وأنواعها.

-2"علم شرح الحديث دراسة تأصيلية"، للدكتور أحمد بن حميد، وهذا البحث تناول فيه المؤلف التعريف بألوان الشروح الحديثية فقط، ولم يتطرق لمنهجية البحث فيه، هذا ما ظهر لي من خلال القراءة لكتابات بعض من اطلع على البحث، وقد بحثت عنه ولم أجده.

-3"علم شرح الحديث وروافد البحث فيه"، للدكتور محمد عمر بازمول، وفي هذا البحث بين المؤلف المسائل التي تلحق شرح الحديث وتؤدي إلى سوء الفهم، وبتالي خطأ النتيجة.

-4"علم شرح الحديث دراسة تأصيلية منهجية"، للدكتور بسام الصفدي، وهو كبحث البيانوني، والحميد.

-5"شرح الحديث التحليلي دراسة تأصيلية"، للدكتورة سندس العبيد، وهذا البحث بحث تأصيلي لعلم شرح الحديث التحليلي، ومن عنوانه تظهر مفارقته لما أبحث فيه؛ فهو يتحدث عن لون من ألوان الشروح الحديثية، وهو الشرح التحليلي، وبحثي يتحدث عن لونٍ آخر، وهو الشرح المقارن.

-6"المبادئ العامة لعلم مصطلح الحديث المقارن"، للدكتور علي خضير حجي، وهذا الكتاب يفترق عما كتبت في أنه تناول مصطلحات علم الحديث"الدراية" بالمقارنة بين مدرسة الشيعة الإمامية، وجمهور المحدثين.

-7"محاضرات في علم الحديث المقارن"، للشيخ محمد علي محراب علي الرحيمي، وهذا الكتاب كسابقه في الموضوع، ومغايرته لما كتبت.

منهج البحث:

أولاً: اتبعت في البحث المناهج الثلاثة المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والاستنباطي، فأقوم بعرض المسألة، ثم أتناولها بالتحليل، وضرب الأمثلة عليها–إن اقتضى البيان–؛ لتقريرها.

ثانياً: عزوت الآيات القرآنية في متن البحث بذكر اسم السورة، ورقم الآية، والتزمت في ذلك برسم المصحف العثماني.

ثالثاً: في تخريج الحديث إذا كان في الصحيحين، أو أحدهما، اكتفيت بالعزو إليهما، أو إليه فقط، وإذا ورد خارج الصحيحين، وكان وروده في السنن الأربعة اكتفيت بالعزو إليهم، وإلا عزوت إليه، وإلى غيره من غير توسع.

رابعاً: اسندت الأقوال إلى قائليها، وعزوتها في الحاشية.

خامساً: لا أترجم للأعلام الواردة أسماؤهم في أثناء البحث؛ لشهرتهم.

سادساً: التزمت علامات الترقيم–ما استطعت إلى ذلك سبيلاً–.

المطلب الأول:

شرح الحديث المقارن لغةً، واصطلاحاً:

الحديث لغةً:

يطلق الحديث في اللغة على عدة معاني، والذي يهمنا معنيين، وهما:

أ–يطلق الحديث على الجديد من الأشياء(انظر:الفراهيدي، العين، 177/3)،(See: Al-Farahidi, Al-Ain, 3/177).

ب–نقيض القديم(انظر:ابن منظور، لسان العرب، 349/2، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، 167)،(See: Ibn Manzur, Lisan Al-Arab, 2/349, Al-Fayrouzabadi, Al-Qamoos Al-Muheet, 167).

الحديث اصطلاحاً:

عرّف الحافظ ابن حجر العسقلاني–رحمه الله–الحديث بأنه ما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم(انظر:ابن حجر، فتح الباري، 235/1)، (See: Ibn Hajar, Fath Al-Bari, 1/235) من أقواله، وأفعاله، واقراراته، وإشاراته، وصفتاته الخُلُقية، والخَلْقية.

المقارن لغةً:

مشتق من(قرن)، يطلق في اللغة يراد منه الجمع، والوصل، والمصاحبة، قال: قرنت الشيء بالشيء إذا وصلته به، والقران: الجمع بين العمرة والحج، والقرين المصاحب...(انظر:الرازي، مختار الصحاح، 252/1)، (See: Al-Razi, Mukhtar As-Sahih, 1/252). والخلاصة أن لفظة(المقارن)بمختلف تصاريفها، يراد منها الجمع، والوصل، والمصاحبة.

المقارن اصطلاحاً:

أما(المقارنة)، و(المقارن)والذي يعني الموازنة، والمقارنة بين شيئين، أو أكثر، فهوموجود في علوم كثيرة، مثل:(الفقه المقارن)، و(الأدب المقارن)، ونحوها.

شرح الحديث المقارن اصطلاحاً:

إن مصطلح "شرح الحديث المقارن"، لم يتناول بالتعريف–فيما بلغ إليه الجهد– كمصطلح مركب، ولم أقف على من تناوله بالتعريف لا من شراح الحديث القدامى، ولا المؤلفين في علوم الحديث، ولم أقف على مؤلفٍ، أو مصنف مستقلٍ في هذا اللون من ألوان شرح الحديث لا قديماً، ولا حديثاً.

وبناءً على ما تقدم، فإني بذلت الجهد في استخلاص تعريف لمصطلح(شرح الحديث المقارن):وهو الشرح الذي يعنى بالموازنة بين آراء شراح الحديث، وأقوالهم، في معاني الأحاديث، ودلالاتها، وفقهها، وموضوعها، والمقارنة بين شراح الحديث في ضوء تباين،

ثقافاتهم، وفنونهم، ومعارفهم، وعقائدهم، واختلاف توجهاتهم، وتعدد مناهجهم، ومناقشة ذلك مناقشة موضوعية، ثم الترجيح، واعتماد الرأي الراجح، وهو خلاصة الموازنة.

المطلب الثاني:

نشأة شرح الحديث المقارن:

إن المتتبع لشرح الحديث، ومراحله، يجد أن شرح الحديث المقارن من حيث الاستعمال قد بدأ منذ نشأة علم شرح الحديث، وإن لم يكن موجوداً بالحد الاصطلاحي الذي عرف به حديثاً، وهو مثله مثل بقية العلوم التي عمل بمضمونها، ولم يحدد لها اصطلاحاً، كأصول الفقه، وأصول التحديث، وأصول التفسير، وتعريف الحديث الحسن؛ مع كون علماء الحديث استعملوه، وطبقوه في أحكامهم الحديثية. والمقارنة مصطلح مستعمل بكثرة عند علماء الحديث في القديم، والحديث، وللمقارنة عند علماء الحديث استعمالات عديدة، منها:

أولاً: المقارنة بين الرواة: فربما ضعّف الإمام الراوي، ثم حينما قورن بغيره، ممن هو أدنى منه في الرتبة؛ ارتقى به من رتبة الضعف، رتبة الحديث المردود، إلى رتبة أعلى من الرتبة السابقة، من مراتب الحديث المقبول.

1-((سئل يحيى بن معين: محمد بن إسحاق أحب إليك أو موسى بن عبيدة؟ فقال: محمد بن إسحاق، محمد بن إسحاق صدوق، ولكنه ليس بحجة))(ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 192/7)،.(Ibn Abi Hatim, Al-Jarh and Al-Ta'deel, 7/192)

2-قال يعقوب بن شيبة-رحمه الله-((سمعت يحيى بن معين يقول: كان جعفر بن برقان أمياً، فقلت له: جعفر بن برقان كان أمياً؟! قال: نعم، قلت: كيف روايته؟ فقال: كان ثقة صدوقاً، وما أصح رواياته عن ميمون بن مهران وأصحابه؟، فقلت له: أما روايته عن الزهري ليست مستقيمة؟ قال: نعم، وجعل يضعف روايته عن الزهري))(ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 86/3)، .(Ibn Uday, al-Kamil fi al-Da`fa, 3/86)

3-قال ابن المبارك-رحمه الله-:((إذا اجتمع إسماعيل بن عياش، وبقية في الحديث؛ فبقية أحب إليّ))(ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 271/1)، (Ibn Abi Hatim, Al-Jarh and Al-Ta'deel ,1/271).

ثانياً: المقارنة بين كتب المتون الحديثية:-

مازال الأئمة منذ أن بدأ التصنيف المرتب، المبوب للحديث النبوي، إلى عصرنا الحديث يقارنون بين كتب المتون الحديثية؛ على حسب المنهج الذي انتهجه صاحب هذا المؤلف، وتعد المفاضلة بين الصحيحين من أشهر المسائل التي فُعّلت فيها قضية المقارنة،

فانبرى من يرجح صحيح البخاري على صحيح مسلم، بما رآه من مرجحات، ومن يرجح صحيح مسلم على صحيح البخاري، وفق ما رآه من مرجحات.

1–المقارنة بين صحيحيَّ البخاري ومسلم(ابن حجر، انظر:هدي الساري، 15–16)، (Ibn Hajar, see: Huda As-Sari, 15-16).

قال الإسماعيلي–رحمه الله–:((فإني نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري فرأيته جامعاً، كما سمى لكثير من السنن الصحيحة، ودالاً على جمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث ونقلته، والعلم بالروايات وعللها، علماً بالفقه واللغة، وتمكناً منها كلها وتبحراً فيها، وكان يرحمه الله الرجل الذي قصر زمانه على ذلك، وبلغ الغاية، فحاز السبق، وجمع إلى ذلك حسن النية، والقصد للخير فنفعه الله، ونفع به. وقد نحا نحوه في التصنيف جماعة... ومنهم مسلم بن الحجاج، وكان يقاربه في العصر، فرام مرامه، وكان يأخذ عنه، أو عن كتبه، إلا أنه لم يضايق نفسه مضايقة أبي عبد الله...))(ابن حجر، هدي الساري، 14، بتصرف)، (Ibn Hajar, Hady al-Sari, 14, adapted).

وقال ابن الصلاح–رحمه الله–:((أول من صنف في الصحيح البخاري أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم، وتلاه تلميذه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري...ثم إن كتاب البخاري أصح الكتابين صحيحاً، وأكثرهما فائدة))(ابن الصلاح، علوم الحديث، 17–18، بتصرف)،.(Ibn As-Salah, Science of Hadith, 17-18, adapted)

2–المقارنة بين سنن النسائي، وسنن أبي داود، والترمذي.

قال ابن رجب الحنبلي–رحمه الله–وهو يتحدث عن شرط الترمذي في سننه–:((وأبو داود قريب من الترمذي في هذا، بل هو اشد انتقاداً للرجال منه. وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم، ولا لمن فحش خطؤه، وكثر))(ابن رجب، شرح علل الترمذي، 398/1)، (Ibn Rajab, Explanation of the allal of Tirmidhi, 1/398).

ثالثاً: المقارنة بين الرواة في أفضلية الرواية عن الشيخ المعين، أو أضعفهم في الرواية عن الشيخ المعين:–

فقد يكون الراوي عن الشيخ المعين، أوثق من غيره، إذا ما قورن بالرواة الآخرين عن ذات الشيخ، والعكس في ذلك صحيح.

1–قال عبدالله بن المبارك–رحمه الله–:((إذا اختلف الناس في حديث شعبة؛ فكتاب غندر حكم فيما بينهم))(ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 271/1)، (Ibn Abi Hatim, Al-Jarh and Al-Ta`dil, 1/271).

2–قال يحيى بن معين–رحمه الله–:((سفيان بن حسين ليس بالحافظ، وليس بالقوي في الزهري، وهو أحب إلي من صالح بن أبي الأخضر))(ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 5/557)،(Ibn Uday, al-Kamil fi Da`q` al-Rijal, 5/557).

3–قال عثمان بن سعيد–رحمه الله–:((سألت يحيى عن سفيان بن حسين؟ فقال: ثقة، وهو ضعيف الحديث، عنِ الزهري))(ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ، 5/558)، (Ibn Uday, al-Kamil fi Da`q` al-Rijal, 5/558).

رابعاً: المقارنة بين أصح أسانيد الحديث:–

تناول علماء الحديث قضية أصح الأسانيد على الإطلاق، وناقشوها، ورجح بعض كبار علماء الحديث أصح الأسانيد، كل بحسب اجتهادهم، وهذا الاجتهاد لا يمكن أن كون محض رأي عابر–خبط عشواء–وإنما يكون عقب اعتبارٍ، ومقارنةٍ بغيرها، وفق قواعد الحديث المعتبرة.

1–قال ابن المبارك–رحمه الله–:((ما أجمع الناس على شيء إجماعهم على هذا الإسناد: سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله))(الخطيب البغدادي، الكفاية، 2/206)، .(Al-Khatib Al-Baghdadi, Al-Kafiya, 2/206).

2–قال البخاري–رحمه الله–:((أصح الإسناد: مالك، عن نافع، عن ابن عمر))(الخطيب البغدادي، الكفاية، 2/ 205)، .(Al-Khatib Al-Baghdadi, Al-Kafiya, 2/205)

خامساً: المقارنة بين شروح الكتاب الواحد:–

المقارنة بين شروح الكتاب الواحد موجودة منذ نشأة علم شرح الحديث النبوي، وقد لا تكون المقارنة بين شروح الكتاب الواحد، مقارنة ترجيح؛ وذلك أن كل شرح تناول هذا المتن لا يخلو من فائدة، ليست واردة في الشرح الآخر، فالمعول على الشمولية في الشرح.

1–قال الكرماني–رحمه الله–مقارناً بين بعض شروح صحيح البخاري، فذكر ما فيها من محسان، وقصور:((...والشروح التي شرحها الشارحون لا تشفي عليلاً, ولا تسقي غليلاً, وهاهو ذا كتاب الإمام أبي الحسن علي بن خلف المالكي المغربي المشهور بابن بطال، إنما هو غالباً في فقه الإمام مالك رضي الله عنه من غير تعرض لما هو الكتاب مصنوع له, وكتاب الشيخ العلامة أبي سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي شكر الله مساعيه، فيه نكت متفرقات, ولطائف على سبيل الطفرات, وأما الذي ألفه الإمام العالم المشهور بمغلطاي التركي المصري، فهو بكتب تتميم الأطراف أشبه, وبصحف تصحيح التعليقات أمثل, فكأنه من إخلائه عن مقاصد الكتاب على ضمان, ومن شرح ألفاظه وتوضيح معانيه على أمان...))(الكرماني، الكواكب الدراري، 3/1)، (Al-Kirmani, Al-Kawakeb Al-Darari, 1/3).

سادساً: المقارنة بين فهوم العلماء لنص الحديث النبوي:-

فجُلُّ الكتب المطولة المؤلفة في شرح الحديث النبوي، تقارن بين أقوال العلماء في فهم الحديث النبوي، وتذكر آراء المذاهب، واستنباطاتهم من خلال النص النبوي، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ ليس من المناسب إثقال البحث بها.

المطلب الثالث:

ألوان شرح الحديث المقارن:

يتضمن شرح الحديث، نوعين من المقارنة: المقارنة التحليلية، والمقارنة في المناهج، والاتجاهات. أولاً: المقارنة التحليلية: وهي المقارنة بين آراء الشراح في فهم، واستنباط الأحكام، والحكم من النص النبوي، وما يتصل بها من لغة، وبلاغة، ونحو، وأدب، وسيرة، علوم الحديث، والأسانيد، والمسائل الفقهية، والأصولية، والتاريخ، والقصص، واللطائف الإسنادية، ونحوها.

وهذا اللون من ألوان المقارنة في شرح الحديث النبوي متعدد الأمثلة؛ وعليه فسوف أذكر نموذج واحد، لأهم كتابين-من وجهة نظري-تناولت شرح النص النبوي شرحاً مقارناً تحليلياً، وهما: كتاب(التمهيد)لابن عبدالبر الأندلسي، وكتاب(المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم)للقرطبي الأندلسي-رحمهما الله-؛ نظراً لقرب عصرهما، وتشابه منهجهما، ولأنهما من ذات البلد بلاد المغرب.

ولست هنا بصدد ضرب الأمثال الكثيرة، فقد لا يكون هذا متاحاً في مثل هذه الأبحاث الأكاديمية المحدودة بعدد صفحات معين، ولكن أكتفي بضرب مثال واحد من كل كتاب؛ يوضح هذا اللون من ألوان شرح الحديث النبوي.

وإليك المثال التوضيحي لهذا اللون من ألوان شرح الحديث، وهو المقارنة التحليلية:

1-مثال من كتاب(التمهيد)لابن عبدالبر-رحمه الله-:

في شرح حديث:(عن عبدالله بن عمر-رضي الله عنهما-: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بإحفاء الشوارب، وإعفاء اللحى)(أخرجه: مسلم، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة، ح259/52-259/53، من طريق: ابن عمر-رضي الله عنهما-)، (Provided by: Muslim, The Book of Purity, Chapter on Characteristics of the Fitrah, H 52 / 259-53 / 259, through: Ibn Omar - may God be pleased with them both -).

أولاً: بدأ ابن عبدالبر-رحمه الله-عقب ذكر متن الحديث، ببيان من روى هذا الحديث، وما يتعلق بأسانيد الحديث، وأطال في ذلك النفس، وهذه عادته في كتابه، ويعد الإمام ابن

عبدالبر–رحمه الله– محدث، بارع ؛ لا سيما في تتبع الأسانيد، والترجيح فيما بينها، ويذكر ما فيها من لطائف، ونكت.

ثانياً: ثم بعد الكلام عن الإسناد، ولطائفه يتناول ابن عبدالبر–رحمه الله–كل لفظة من ألفاظ النص، ثم يبدأ بالتحليلي لهذه اللفظة، ثم ثنى–رحمه الله– بذكر مذاهب الفقهاء في بيان حد الشارب، قال:((والإعفاء ترك الشعر لا يحلقه. وإلى هذا ذهبت طائفة من علماء المسلمين، وفقهائهم من أصحاب أبي حنيفة، والشافعي، وغيرهم...وكان أحمد ابن حنبل يخفي شاربه إحفاءً شديداً، ويحلقه حتى يبدو جلده...ولم يختلف قول مالك، وأصحابه أن الذي يخفى من الشارب هو الإطار...))(ابن عبدالبر: التمهيد16/32–33، بتصرف)، (Preface 16 / 32-33, adapted: Ibn AbduI-Barr).

ثالثاً: ثم تطرق–رحمه الله–إلى بيان المعاني اللغوية، وبيان الغريب المتعلق ببعض ألفاظ الحديث، ونقل آراء اللغويين في ذلك، ووجوه استدلالهم، قال–رحمه الله–:((وأما قوله: "وإعفاء اللحى"، فقال أبو عبيد: يعني: تُوفَّر، وتُكثَّر، يقال منه: عفا الشعر: إذا كثُر، فهو عافٍ، وقد عفوته، وأعفيه، لغتان، قال الله: ﴿آمد مخَّ[الأعراف: 95]؛ يعني: كثُروا...يقال في غير هذا: عفا الشيء: إذا درس، وامّحَى. قال لبيد:

عفتِ الديارُ مَحَلُّها فمُقامُها

(ابن عبدالبر: التمهيد، 16/35، بتصرف)، (Preface, 16/35, adapted: Ibn AbduI-Barr)، ثم أخذ في سرد الأقوال، والوجوه اللغوية، والترجيح فيما بينها.

وهذا النموذج عند الإمام ابن عبدالبر–رحمه الله–لا يعد الوحيد في كتابه؛ بل جُلُّ كتابه قائم على هذا، وهو ما يعرف بالمقارنة التحليلية.

2–مثال من كتاب(المفهم لما أشكل من كتاب تلخيص مسلم)للقرطبي–رحمه الله–:

في شرح حديث:(إذا كان الحر–وفي رواية: إذا اشتد الحر– فأبردوا عن الصلاة، فإن شدة الحر من فيح الفاظ جهنم)(متفق عليه:البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب الإبراد بالظهر في شدة الحر، 300/1، ح533–534، 536، مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة وينال الحر في طريقة، ح615)، (Agreed upon: Al-Bukhari, The Book of Prayer Times, Chapter of Freezing in the Back in the Hardness of Heated, 1/300, H533-534, 536, Muslim, Book of Mosques and Places of Prayer, Chapter on Desirability of Noon Cooling in Hardness of Heat for someone who goes to a group and gets the freedom in a way, C 615).

أولاً: بدأ الإمام القرطبي–رحمه الله–بما بدأ به ابن عبدالبر–رحمه الله–فذكر متن الحديث، ثم عرج بذكر ألفاظ الحديث، وإن كان أقل تناولاً من الإمام ابن عبدالبر–رحمه الله– لها.

ثانياً: ثم عطف بذكر ألفاظ المتن لفظة لفظه، شارحاً لبعض غريبها، وبعض المسائل اللغوية، مستنبطاً منها الحكم والأحكام، فشرع في يبان بعض المسائل اللغوية، وهي مسألة "عن" في متن الحديث، هل هي بمعنى الباء، أم ،أنها زائدة؟، قال:((قوله: "عن الصلاة" بمعنى الباء، كما قد روي في بعض طرقه: "أبردوا بالصلاة". و "عن" تأتي بمعنى بالباء. كما يقال: رميت عن القوس؛ أي: به، كما تأتي الباء بمعنى عن: كما قال الشاعر:

فإن تسألوني بالنساء فإنني بصير بأدواء النساء طبيب

أي: عن النساء. وكما قيل في قوله–تعالى–: ﴿آتى تي ثر ثزّ﴾[الفرقان:59]. أي: عنه. وقيل: إن "عن" هنا زائدة، أي: أبردوا الصلاة. يقال: أبرد الرجل كذا: إذا فعله في برد النهار))(القرطبي: المفهم، 244/2)، (The Concept, 2/244:AL-Qurtubi).

ثالثاً: ثم تطرق–رحمه الله–للمسائل الفقهية المتعلقة بالحديث، ومنها هل الفذ–الفرد–يبرد بالصلاة، أم لا؟ وهل الإبراد مشروع في غير الظهر؟، قال:((وقال الشافعي: تقديم الصلوات كلها للفذ، والجماعة أفضل في الشتاء، والصيف، إلا للإمام الذي ينتاب إليه الناس من بعيد، فيبرد بالظهر في الصيف دون غيره. ولم يقل أحد بالإبراد في غير الظهر إلا أشهب، فقال به في العصر، وقال: يؤخر ربع القامة، ورأى أحمد ابن حنبل: تأخير العشاء الآخرة في الصيف بالليل كما يؤخر الظهر، وعكسه ابن حبيب، فرأى: تأخيرها في الشتاء لطول الليل، وتعجيلها في الصيف لقصره))(القرطبي: المفهم، 245/2)، (Al-Qurtubi: Al-Mufhim, 245/2).

ثانياً: المقارنة في المناهج، والاتجاهات:

أ–المقارنة في المناهج: قبل الشروع في بيان هذا اللون من ألوان شرح الحديث المقارن، أرى من اللازم التعريف بمصطلح المنهج؛ ليكون القارئ على دراية، وفهم.

فالمنهج في عُرف أهل اللغة يأتي على معنى: الطريق الواضح، ومنه المنهاج(انظر :الفراهيدي: العين، 392/3، ابن منظور: لسان العرب، 714/8)،(See: Al-Farahidi: Al-Ain, 3/392, Ibn Manzoor: Lisan Al-Arab, 8/714).

وفي عُرف أهل الفن، يعرّف بأنه:((فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة, حين نكون بها جاهلين؛ أو من أجل البرهنة عليها للآخرين، حين نكون بها عارفين))(عبدالرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، 4)، (Abd al-Rahman Badawi: Scientific Research Methods, 4).

بعد بيان المقصود بالمنهج، يظهر أن المقارنة بين المناهج تقتضي المقارنة في الأصول، والمنطلقات، والمرتكزات، التي قامت عليها مناهج المحدثين على وجه العموم، فيتحتم–حتى نضمن صحة سير المقارنة–البحث في مناهج المحدثين، ومنطلقاتهم في تناول القضايا الحديثية الكبرى، كالمنهج في حكم العمل بالحديث الضعيف، والربط الفقهي بين

الأحاديث والآيات القرآنية، والعقائد، وأسباب الورود، ومناسبات الأحاديث، والمواقف من شروط بعض الأئمة، ونحوها من القضايا الحديثية الكبرى.

فعندما تقرأ في كتب شروح الحديث، وليكن مثلاً: كتاب الحافظ الزُرقاني–رحمه الله– (شرح الزُرقاني على موطأ الإمام مالك)، تجده أغرق في بيان الأحاديث التي في الموطأ، وأخرجها الشيخان، أو أحدهما، وعموماً فإن الزُرقاني–رحمه الله–اهتم كثيراً في كتابه بذكر الأسانيد، وخصوصاً ما له علاقة بأحاديث الموطأ(انظر مثلاً: 348/1، 321/2، 509/3)، (See, for example: 1/348, 2/321, 3/509)، ولكنه في الحكم على الأحاديث تجده مقل، خلافاً على سبيل المثال للحافظ ابن حجر العسقلاني–رحمه الله– في(فتح الباري)، فإنه في الغالب يبين الأحكام على الأحاديث، والآثار التي يوردها في ثنايا الشرح(انظر مثلاً: 490/9، 328/12، 183/13)، .(See, for example: 9/490, 12/328, 13/183)

ومن شراح الحديث من يغوص في الدلالات اللغوية، والنكت البلاغية، كشرح شرف الدين الطيبي–رحمه الله–على المشكاة، فتجده ما أن تسنح له الفرصة لطرح فائدة، أو استنباط بلاغي إلا ويتناوله بالبيان، والاستدلال، وضرب الأمثلة، والشواهد(انظر مثلاً: 545/5، 1600/5، 246/10)، .(See, for example: 5/545, 5/1600, 10/246)

ومن الشراح من تجد المسائل العقدية حاضرة عنده بقوة، كشرح ابن رجب الحنبلي– رحمه الله–على صحيح البخاري(فتح الباري)(انظر مثلاً: 5/1، 207/1، 434/6)، (See, for example: 1/5, 1/207, 6/434).

ومن الشراح من تجد للقواعد الفقهية، وتطبيقاتها حضوراً، وحظوة في شرحه، كشرح ابن دقيق العيد–رحمه الله–لعمدة الأحكام(انظر مثلاً: 218، 418، 693)، (See for example: 218, 418, 693).

وبعد هذا العرض؛ يظهر وبجلاء مدى تأثير منهج الشارح على شرحه، وأن مراعاة مناهج الأئمة مهم جداً في الوصول إلى الرأي الراجح، بدليله.

ب–المقارنة في الاتجاهات:

مما سبق؛ يظهر أن كل مؤلف مرتهنٌ بفكرته، وأن هذه الفكرة محكومة بالميول المنهجي، سواء كان في العلوم، أو الأفكار.

وهذا الميول في الأفكار، والمناهج، يسير في اتجاه واحد لتحقق الغالية وهي الاتجاهات، فينبثق من خلال هذه المنهاج الاتجاهات الشرعية، كالمذاهب الفقهية، فخرج فقهاء المدينة السبعة، والمذاهب الفقهية الأربعة، والفكرية العقدية، كالعقيدة الأشعرية، والسلفية، والاعتزال، والجهمية، والفلسفية الصوفية، وغيرها، وأثر هذا في شرح الحديث.

فيكمن القول بأن الاتجاهات هي ثمرة المناهج، فعندما نتعرف على منهج الشراح، يتولد لدينا الاتجاه الذي ينتمي له، ويتبناه، عندها يمكن التمييز، والمناقشة، والمقارنة؛ لنصل إلى الرأي الراجح.

ومن الأمثلة على المقارنة بين الاتجاهات، واختلافها حتى عند تناول قضية معينة.

شرح حديث:(إن الله خلق آدم على صورته)(متفق عليه: البخاري، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ لخ لم لى لي مج مح مخ مم مى مي ﴾[البقرة:30]، 860/1، ح3326، كتاب الاستئذان، باب بدو السلام، 530/2، ح6227، مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، ح2841)، (Agreed upon: Al-Bukhari, Book of the Prophets, chapter on the words of God Almighty: ﴿ لخ لم لى لي مج مح مخ مم مى مي ﴾ [Al-Baqarah: 30], 1/860, H 3326, The Book of Seeking Permission, Chapter of Bedouins of Peace, 2/530, H 6227, Muslim, Book of Heaven and its description of its bliss and its people, the door to enter Heaven. The feathers of their hearts are like the arms of a bird, c. 2841).

قال الآجُرِّي–رحمه الله–في شرح الحديث–وهو من أهل السنة والجماعة–:((هذه من السنن التي يجب على المسلمين الإيمان بها، ولا يقال فيها كيف؟ ولم؟ بل تستقبل بالتسليم والتصديق، وترك النظر كما قال من تقدم من أئمة المسلمين) ((الآجُرِّي: الشريعة، 152/3)، (Al-Ajri: Sharia, 3/152.)

في المقابل تجد أن المعتزلة ينكرون هذا الحديث؛ لكونه يفضي إلى التشبيه، والله لا شبيه له؛ لقوله–جل جلاله–: ﴿ ني هج هم هى ﴾[الشورى:11](انظر: البلخي، القاضي، الجشمي: فضل المعتزلة، 151)، (See: Al-Balkhi, Al-Qadi, Al-Jashmi: Fadl Al-Mu'tazila, 151)

فانظر إلى أثر الاختلاف في الاتجاهات كيف جعل كل صاحب اتجاهٍ، يفسر النص حسب أصوله.

المطلب الرابع:

منهجية البحث في شرح الحديث المقارن:

تتمثل منهجية البحث في شرح الحديث المقارن في الخطوات الآتية:

الأولى: تحديد الموضوع في ضوء تحديد غايته، ومقاصده، بعد دراسته، واستكمال مفرداته، ونواحيه من كتب شرح الحديث، ويكون ذلك بجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد، أو أحديث الكتاب المعين، وما اتصل بها من مادة علمية.

فمثلاً: جمع الأحاديث التي تناولت كبائر الذنوب.

أو تناول أحديث كتاب معين بالدراسة، كالأربعين النووية، للنووي، أو كتاب بلوغ المرام، لابن حجر العسقلاني، أو المحرر في الحديث، لابن عبد الهادي الحنبلي–رحمهم الله جميعاً–.

ويمكن دراسة أحاديث كتاب، أو باب، أو فصل معين، من كتاب معين، كدراسة أحاديث كتاب العلم من صحيح الإمام البخاري، ونحوها.

الثانية: وضع خطة محكمة، ذات منهجية علمية واضحة، مرتبة، مبوبة، وفق الأعراف العلمية.

الثالثة: جمع المادة العلمية باستطلاع آراء شراح الحديث، وجمع أقوالهم، وتوثيقها من مصادرها الأصيلة المطلقة لها، أو الناقلة عن الأصلية، وما كتبوه في القضية المراد دراستها دراسة مقارنة، بكل دقة، وأمانة، وانصاف، وتجرد.

الرابعة: المقارنة الدقيقة بين أقوال شراح الحديث، وآراءهم، وطرائقهم، ومناهجهم، ومناقشة أدلتهم، وفق منهجية محددة، منضبطة بضوابط الدراسة المقارنة.

الخامسة: تسجيل نتائج الدراسة المقارنة، والتوجيه باعتماد الرأي الراجح في ضوء أدلة الترجيح المعتبرة، المعتمدة عند العلماء، والتوصية بترك الرأي المرجوح، ويحكم على كل شارح للحديث بما له وبما عليه، ويفاضل بين شراح الحديث مظهراً الأدلة، والبراهين، لصحة ما ذهب إليه. مع مراعاة القضايا المحيطة بالأبحاث العلمية من قوة اللغة، واجادة التعبير، والصياغة، واختيار الألفاظ، ثم التسلسل الزمني وعدم اعتماد وسائط النقل، مع الأمانة العلمية في النقل، بلا اجتزاء، ولا بتر للكلام عن سياقه، مما هو معلوم في البحث العلمي. وعلى الباحث أن يلتزم بالحياد التام، والانصاف، وعدم الدخول برأي قد يؤثر في سير البحث عن الحق، فينحِي الباحث بسير البحث إلى ما مال له ابتداءً، وهذا قد ينعكس سلباً على النتيجة الختامية. وليكن هم الباحث إبراز ما حوته السنة النبوية من محاسن، ولطائف، وهدايات. وإظهار جهود شراح الحديث في خدمة سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

وينبغي للباحث أن يكون مؤدباً مع العلماء، أميناً في سرد أقوالهم، لا يتهكم بأقوال العلماء، فإن رأى–بنظره القاصر–أن هذا القول ضعيف؛ فليعلم بأن الضعف جاء من قلة فهمه للقول، لا لسذاجة قائله.

هذا ومما يلحظ في شرح الحديث المقارن مما يجب مراعاته، والتأكيد عليه؛ حتى تتحقق المقارنة، وتكون ذات طباع علمي، مفيد، ما يلي:

أولاً: أن تكون المقارنة بين آراء شراح الحديث، أو أكثر لغاية معينة وهي: تحقيق العلم، والمعرفة، بإيراد أوجه الاتفاق، والاختلاف، سواء كانت قوة، أو أقل قوة.

ثانياً: أن تكون المقارنة بين أكثر من شرح من الشروح الحديثية، أو كتابٍ واحد يذكر الأقوال في المسألة، ويعددها، ويناقشها؛ حتى يصدق أن يقال على هذه العملية البحثية مقارنة، وأما ايقاع المقارنة على كتابٍ واحد، ينقل رأي واحد، فهذا خارج مفهوم المقارنة المقرر لغةً، واصطلاحاً.

ثالثاً: تجنب الكتب ذات الشرح المقتضب، فهي لا تؤدي العرض عند المقارنة؛ بل تقتصر على بيان معنى الحديث، ولا تهتم بإيراد الخلاف، والأقوال التي يمكن من خلالها ايقاع المقارنة، فشرح الإمام المازري–رحمه الله– على صحيح مسلم، لا يصلح أن يكون كتاباً تستخرج منه الأقوال للمقارنة، بعكس إكماله للقاضي عياض–رحمه الله–.

رابعاً: أن يكون الباحث في هذا الفن–أي فن المقارنة–من أهل العلم والاختصاص، وأن يكون الباحث ذا ملكة في المقارنة، والموازنة، مع شدة التحري، وحسن العرض، والاستدلال، والصياغة.

المطلب الخامس:

أدلة الترجيح في شرح الحديث المقارن:

بعد استقراء أدلة الترجيح في كتب شرح الحديث أرى أنها تنحصر في ثلاثة أدلة: القرآن، والسنة، والعقل .ويندرج تحت هذه الأدلة الكلية، فروع الأدلة: مثل ما يلحق الأدلة الشرعية–الكتاب والسنة–من أصول وقواعد لفهم الأدلة، والمناطات، أو بما يعرف بأصول الفقه، وما تعلق بأقوال شراح الحديث من اجماع، ونحوه، وما يلحق اللسان كالاشتقاق في اللغة، والقواعد النحوية.

ويدخل تحت أدلة الترجيح الأدلة العقلية الأصولية الأخرى، كالاستحسان، والقياس، والعرف، والمصلحة المرسلة، ونحوها.

وبناءً على ما سبق بيانه، فإني سوف أضرب بمثال لك دليل كلي؛ لتصور المراد:

أولاً: الترجيح بالقرآن: مما يمكن أن يستدل به على هذا الضرب من أضرب الأدلة المرجحة في شرح الحديث المقارن، الأسئلة التي يوجهها بعض الصحابة، للنبي صلى الله عليه وسلم؛ لبيان أمر ديني معين، فينتظر النبي صلى الله عليه وسلم الإجابة من ربه، على شكل آية قرآنية، شارحةٍ، مبينة لهذا السؤال، وأمثلة هذه الأسئلة كثيرة، أكتفي بذكر واحد منها، وهو ما رواه جابر بن عبدالله–رضي الله عنه–قال: مرضت مرضاً فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم يعودني، وأبو بكر وهما ماشيان، فوجداني أغمي عليَّ، فتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم، ثم صب وضوءه عليَّ، فأفقت، فإذا النبي صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله، كيف أصنع في مالي؟ كيف أقضي في مالي؟ فلم يجبني بشيء حتى نزلت آية الميراث، وفي

رواية: حتى نزلت آية الميراث: ﴿ألخ لم لى لي مج محمخ﴾[النساء:167](متفق عليه: البخاري، كتاب المرضى، باب عيادة المغمى عليه، 2/435-436، ح5651، كتاب الفرائض، وباب قول الله تعالى: ﴿أكى كي لم لىلي ما مم نر نزنم نن نى ني ىٰ ير يز يم ين يىيي ئج ئح ئخ ئم ئهبج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم جحجم حج حم خج خم سج سح سخ سم صحصخ صم ضج ضح ضخ ضم طحظم عج عم غج غم فج فح فخفم قح قم كج كح كخ كل كم لجلح لخ لم لهمج مح مخ مم نج نح نخ لخ لم لى لي مج مح مخ مم مى مي نجنح نخ نم نى ني هج هم هى هيبج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰى ﴿ٌّ ٍّ ٌّ﴾ ئر ئز ئمئن ئى ئي بر بز بم بن بى بيتر تز تم تن تى تي ثر ثزثم ثن ثى ثي فى في قى قي كا كل كم كى كي لم لى ليما مم نر نز نم نن نى ني ىٰ يريز يم ين يى يي ئج ئح ئخ ئم ئهبج بح بخ بمبه تج تح تختمً[النساء:11-12]، 2/616، ح6723، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل مما لم ينزل عليه الوحي فيقول: "لا أدري"، أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي، ولم يقل برأي ولا بقياس؛ لقوله تعالى: ﴿ألم فح فخ فم قح قم كا كل كم كى كي لم لى ليما مم نر نز نم نن نى ني ىٰ يريز يم ين يى يي ئج ئح ئخ ئم ئهبج بح بخ بمبه تج تح تختمً[النساء:125]، 2/730، ح7309، مسلم، كتاب الفرائض، باب ميراث الكلالة، ح1616).

(Agreed upon: Al-Bukhari, Book of the Sick, Chapter of Clinic for the Faint, 2 / 435-436, H 5651, The Book of Obligations, and Chapter of God Almighty Saying: ﴿أكى كي لم لىلي ما مم نر نزنم نن نى ني ىٰ ير يز يم ين يىيي ئج ئح ئخ ئم ئهبج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم جحجم حج حم خج خم سج سح سخ سم صحصخ صم ضج ضح ضخ ضم طحظم عج عم غج غم فج فح فخفم قح قم كج كح كخ كل كم لجلح لخ لم لهمج مح مخ مم نج نح نخ لخ لم لى لي مج مح مخ مم مى مي نجنح نخ نم نى ني هج هم هى هيبج يح يخ يم يى يي ذٰ رٰى ﴿ٌّ ٍّ ٌّ﴾ ئر ئز ئمئن ئى ئي بر بز بم بن بى بيتر تز تم تن تى تي ثر ثزثم ثن ثى ثي فى في قى قي كا كل كم كى كي لم لى ليما مم نر نز نم نن نى ني ىٰ يريز يم ين يى يي ئج ئح ئخ ئم ئهبج بح بخ بمبه تج تح تختمً [An-Nisa: 11-12], 2/616, H 6723, Book of Sitting in the Book and Sunnah, Chapter What The Prophet, may God's prayers and peace be upon him, used to ask about what the revelation had not been revealed to him and say: "I don't know," or he did not answer until the revelation came to him, and he did not say an opinion or an analogy. For God Almighty said: [An-Nisa: 125]: ﴿ألم فح فخ فم قح قم كا كل كم كى كي لم لى ليما مم نر نز نم نن نى ني ىٰ يريز يم ين يى يي ئج ئح ئخ ئم ئهبج بح بخ بمبه تج تح تختمً, 2/730, H. 7309, Muslim, The Book of Laws, chapter on Inheritance of Calamity, H1616).

ثانياً الترجيح بالسنة: وهذا كثير في الشروح الحديثية، بل هو أفضل ما شرح به كلامه صلى الله عليه وسلم، أن يشرح بكلامه عليه الصلاة والسلام، فتفسير النبي صلى الله عليه وسلم للحديث مقدم على غيره بلا نزاع.

قال القاضي عياض–رحمه الله–:((فالحديث يفسر بعضه بعضاً، ويرفع مفسره الإشكال عن مجمله ومتشابهه))(القاضي عياض: إكمال المعلم، /380)، (Judge Ayyad: Completing the teacher ,/380)، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني–رحمه الله–:((...وأن المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق، ويشرحها على أنه حديث واحد، فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث))(ابن حجر: فتح الباري، 535/6)، .(Ibn Hajar: Fath al-Bari, 6/535)

وأمثلة ذلك كثيرة، فالأحاديث التي بين معنها النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تذكر في مثل هذه الأبحاث؛ ولكن أكتفي بذكر واحد منها، يوضح الصور–مع وضوحها، فيما يظهر لي–، ومن تلك الأمثلة حديث جبريل–عليه السلام–وسؤاله للنبي صلى الله عليه وسلم، وشرح النبي صلى الله عليه لأركان الدين الثلاثة، الإسلام، والإيمان، والإحسان، وموعد وقوع الساعة، وأماراتها.(ونص الحديث: عن أبي حفص، عمر بن الخطاب–رضي الله عنه– قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد، أخبرني عن الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً)، قال: صدقت، قال: فعجبنا له، يسأله ويصدقه، قال : فأخبرني عن الإيمان، قال : (أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر، خيره وشره)، قال : صدقت، قال : فأخبرني عن الإحسان، قال : (أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك)، قال : فأخبرني عن الساعة، قال : (ما المسؤول عنها بأعلم من السائل)، قال : فأخبرني عن أمارتها، قال : (أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان)، قال : ثم انطلق، فلبثت ملياً ثم قال لي : (يا عمر، أتدري من السائل؟) قلت : الله ورسوله أعلم، قال : (فإنه جبريل، أتاكم يعلمكم دينكم)، أخرجه: مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان، والإسلام، والإحسان، بإثبات قدر الله–سبحانه وتعالى–وبيان لدليل على التبري ممن لا يؤمن بالقدر، واغلاظ القول في حقه، ح8)، وهذا المثال على شرح الحديث بالحديث عموماً،

وأما شرح الحديث بالحديث على سبيل الترجيح فهو ظاهر الاستعمال في السنة النبوية، والأمثلة على هذا النوع كثيرة، لا أود إثقال البحث بتعدادها.

ثالثاً: الترجيح العقل: التطبيقات على هذه القاعدة كثيرة، واستعمال المحدّثين للترجيح بدلالة العقل في فكّ الاختلاف الظاهر الذي قد يحصل بين الأحاديث، أو الإشكال الذي قد يلحق القارئ عند قراءته لبعض الأحاديث، أو سوء الفهم للحديث النبوي كثير جداً. ويكفي أن يطالع الباحث كتاب(تأويل مختلف الحديث)لابن قتيبة الدينوري –رحمه الله–، وكتاب(شرح مشكل الآثار)لأبي جعفر الطحاوي–رحمه الله–، فسيجد كفايته من التطبيقات العملية على هذه الدلالة الترجيحية.

ويعد الإمام ابن خزيمة–رحمه الله–رائداً في هذا الباب، حيث قال: ((لا أعرف أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما))(ابن الصلاح: علوم الحديث، 285)، (Ibn As-Salah: Science of Hadith, 285).

ومما يؤلف به هذا التعارض العقل .

وإليك المثال على ذلك:

التعارض الظاهر بين قوله صلى الله عليه وسلم: (ليؤمكم خياركم، فإنهم وفدكم إلى الجنة، وصلاتكم قربانكم، ولا تقدموا بين أيديكم إلا خياركم)(لم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ، ووقفت على من أخرجه بلفظ(إذا سركم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فإنهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم(، أخرجه: الطبراني، في الكبير، ح777، الدارقطني، ح1882/2، الحاكم، ح5034 وبين قوله صلى الله عليه وسلم: (صلوا خلف كل برّ وفاجر، ولا بد من إمام برّ وفاجر)(أخرجه: أبو داود، ح594، 2533)، (Collected by: Abu Dawood, H 594, 2533).

فرد ابن قتيبة–رحمه الله–على هذا التعارض فقال: ((ونحن نقول: إنه ليس ههنا–بنعمة الله–اختلاف. وللحديث الأول موضع، وللثاني موضع آخر مغاير.

...أما قوله صلى الله عليه وسلم: (ليؤمكم خياركم، فإنهم وفدكم إلى الجنة، وصلاتكم قربانكم، ولا تقدموا بين أيديكم إلا خياركم)فإن أراد أئمة المساجد في القبائل والمحال، وأن لا تقدموا منهم إلا الخيَّر التقي القارئ، ولا تقدموا الفاجر الأمي.

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: (صلوا خلف كل برّ وفاجر، ولا بد من إمام برّ وفاجر)فإنه يريد السلطان، الذي يجمع الناس ويؤمهم في الجُمع والأعياد: يريد لا تخرجوا عليه، ولا تشقوا عصا، ولا تفارقوا جماعة المسلمين، وإن كان سلطانكم فاجراً، فإنه لا بد من إمام برَّ وفاجر، ولا يصلح الناس إلا على ذلك، ولا ينتظم أمرهم))(تأويل مختلف

الحديث، 231–232)بتصرف، (Interpretation of various hadiths, 231-232) ,Adapted.

المطلب السادس:

أهمية شرح الحديث المقارن، وغايته:

مما لا شك فيه أن شرح الحديث المقارن له غايات، ومقاصد ترجع أهميتها على شرح الحديث، والمحدثين، والباحثين، ويمكن تلخيصها في التالي:

أولاً: تكوين ملكة في شرح الحديث، مستفادة من بقية العلوم المختلفة، ذات الصلة المباشرة بشرح الحديث، أو غير المباشرة، ومن الثقافات الخارجية؛ للوصول إلى مراد النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث، ومن ثم الوصول إلى رضا الله–عز وجل–؛ من خلال امتثال هذه الأوامر، أو الانتهاء عن الزواجر.

ثانياً: تكوين ملكة المقارنة، والموازنة؛ القائمة على القواعد العلمية الصحيحة الموصلة إلى معرفة أسباب الخلاف عند شراح الحديث، ومناحيهم في القول، والوقوف على مناهجهم، واتجاهاتهم العقدية، والعلمية، والمؤثرات في تحصيل معارفهم، وفنونهم، وما الشروح التي غلب عليها الجانب اللغوي، والنحوي، والبلاغي، والعقدي، والفقهي الأصولي، إلا ثمرة من ثمار تلك المعارف، والفنون.

ثالثاً: بيان الفروق بين أصحاب الشروح الحديثية، والتمييز بينها، المبني على قوة الفكر، ودقة النظر في حسن معالجة قضايا الحديثية، وموضوعه، ومنهاجه، واتجاهاته، والقدرة على مخاطبة العقول البشرية، ومناقشة الأقوال والخروج بأرجحها، وطرح الضعيف، والرد عليه بأدلته.

رابعاً: تنقية الشروح الحديثية من الاستدلال بالأحاديث الضعيفة، والموضوعة في إثبات الأحكام، أو الوقائع، وتنقيتها من الأفكار، والآراء الفاسدة، المخالفة للنصوص الصحيحة عقلاً، ونقلاً.

خامساً: أن شرح الحديث المقارن يعمل على تنمية الفكر، والقدرات الذهنية لدى الباحث؛ بفضل ما يحتك به عند البحث في الحديث المقارن من العلوم، والفنون المختلفة.

سادساً: إثراء علوم الحديث، والمعارف المتصلة به، وإبراز أهميتها من خلال البحث العلمي، الهادف، والتأليف، والتصنيف، ومن ثم إثراء المكتبة الحديثية، والإسلامية، وسد فراغ للباحثين في هذا الفن بالكتابة فيه، وبيان أوجهه، وأطاره البحثي، والتطبيقي.

المطلب السابع:

أمثلة تطبيقية من شرح الحديث المقارن:

تقدم في نواحي مختلفة من البحث، أمثلة تطبيقية على شرح الحديث المقارن، وسأكتفي هنا بضرب ثلاثة أمثلة، لعدم إرادتي تطويل البحث بكثرتها، والتي يحق أن تتناول بالبحث في بحث مستقل، وأرى أن بالمثالين يتحقق المراد–بإذن الله–:

المثال الأول: في شرح لفظة "التقليس"، من حديث عياض الأشعري–رضي الله عنه–:(ما لي لا أراكم تقلسون كما كان يقلس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم؟)(أخرجه: ابن ماجة، ح1302، الطحاوي، ح1486، الطبراني، ح1017، البيهقي، ح20978)، (Collected by: Ibn Majah, H 1302, Al-Tahawi, H 1486, Al-Tabarani, H 1017, Al-Bayhaqi, H 20978).

قال ابن رجب الحنبلي–رحمه الله–في فسير فهذه اللفظة:((قال يزيد بن هارون: التقليس: ضرب الدف. وقال يوسف بن عدي: التقليس: أن يقعد الجواري والصبيان على أفواه الطرق، يلعبون بالطبل وغير ذلك...))(ابن رجب الحنبلي: فتح الباري، 438/8)، (Ibn Rajab al-Hanbali: Fath al-Bari, 8/438).

في هذا المثال يوضح الإمام ابن رجب الحنبلي–رحمه الله–أقوال العلماء في معنى لفظة "التقليس" يوم العيد، فذكر الأقوال، وهذا هو شرح الحديث المقارن المراد.

المثال الثاني: في بيان مقدار "القلتين"، الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم:(إذا كان الماء القلتين لم يحمل الخبث)(أخرجه: ابن ماجه، ح517، 518، أبو داود، ح63، 65، الترمذي، ح67، النسائي، ح52، 327)، (Collected by: Ibn Majah, H.517, 518, Abu Dawud, H 63, 65, Tirmidhi, H67, An-Nasa'i, H 52, 327).

قال ابن حزم الظاهري–رحمه الله–:((ثم اختلفوا في تحديد القلتين، فقال بعض أصحاب أبي حنيفة: القلة أعلى الشيء فمعنى القلتين ههنا القامتان، وقال الشافعي – بما روى عن ابن جريج: إن القلتين من قلال هجر، وإن قلال هجر القلة الواحدة قربتان أو قربتان وشيء، قال الشافعي: القربة مائة رطل، وقال أحمد بن حنبل بذلك، ولم يحد في القلتين حداً أكثر من أنه قال مرة : القلتان أربع قرب، ومرة قال: خمس قرب، ولم يحدها بأرطال. وقال إسحاق: القلتان ست قرب، وقال وكيع، ويحيى بن آدم: القلة الجرة وهو قول الحسن البصري، أي جرة كانت فهي قلة، وهو قول مجاهد وأبي عبيد، قال مجاهد القلة الجرة، ولم يحد أبو عبيد في القلة حداً))(ابن حزم الظاهري: المحلى، 154/1)، (Ibn Hazm Al Dhaheri: Al Mahalla, 1/154).

المثال الثالث: في بيان معنى "الكلالة".

قال ابن عبدالبر الأندلسي–رحمه الله–:((وقد اختلف الناس في المسمى بالكلالة أهو الميت الذي لا ولد له ولا والد أم ورثته فقال أكثر المدنيين والكوفيين الكلالة الورثة الذين لا

ولد فيهم ولا والد وقال البصريون الكلالة الميت الذي لا ولد له ولا والد وروى ذلك عن ابن عباس وقال أبو زيد الكلالة الميت الذي لا ولد له، ولا والد والحي الذي ليس بولد الميت ولا والد وهو يرثه هذا يورث بالكلالة وهذا يرث بالكلالة وروى عن عمر بن الخطاب روايتان إحداهما أن الكلالة من لا ولد له ولا والد، والأخرى من لا ولد له خاصة، وقد ذكرنا ذلك وروى عن عطاء قول شاذ قال أن الكلالة المال، وقد قرأ بعض الكوفيين يورث كلالة بكسر الراء وتشديدها وقرأ الحسن وأيوب يورث بكسر الراء وتخفيفها على اختلاف عنهما وعلى هاتين الروايتين لا تكون الكلالة إلا الورثة والمال كذلك حكى أصحاب المعاني فمن قرأ يورث بفتح الراء قال هو الميت يورث كلالة وجعل نصب الكلالة على المصدر كما تقدم لأبي عبيد وغيره ومن قرأ يورث كلالة بكسر الراء جعل الكلالة الورثة... وقال الطبري الصواب أن الكلالة هم الذي يرثون الميت من عدا ولده ووالده))(ابن عبد البر: التمهيد، 5/200-202، بتصرف)، .(Ibn Abd al-Barr: Preface, 5 / 200-202, adapted)

وبهذه الأمثلة الثلاثة نرجو أن تكون صورة شرح الحديث المقارن قد ظهرت، واتضح المقصود منها.

الخاتمة

الحمد الله الأول الآخر، الظاهر الباطن، العليم الخبير، الذي بيده الخير، والتوفيق كله، أحمده بما هو أهله، أحمده بما نقول وخير مما نقول، وأصلى على الحبيب البشير، والسراج المنير، محمد صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد: فعقب التجوال في أرجاء البحث، والخوض في لجة عُبابه، لا يسعني أيها القارئ الكريم إلا أختم هذا البحث بذكر أهم النتائج، والتوصيات، على أمل من الله أن يكون قد اسهم هذا البحث–ولو بجزء يسير– في اثراء المكتبة الحديثية، والفكر الإسلامي.

النتائج:

أولاً: لم يرد تعريف لمصطلح "شرح الحديث المقارن"، في كتب المتقدمين، قائما على الموازنة، والمقارنة بين الآراء، ولكن وجد تطبيقات عملية عليه.

ثانياً: إن الكلام عن "شرح الحديث المقارن"، لم يأت في الكتب المعاصرة استقلالاً، وإنما جاء عرضاً عند كلامهم عن الحديث "التحليلي"، و"الموضوعي".

ثالثاً: يتمثل "شرح الحديث المقارن في لونين اثنين:

أ–المقارنة في الموضوعات، ويكون ذلك في المقارنة الواقعة في حديث واحد ذو موضوع الواحد، أو في عدة أحاديث ذات المواضيع المختلفة.

ب–المقارنة في المناهج، والاتجاهات.

رابعاً: إن البحث في "شرح الحديث المقارن"، يعد من أبرز المناهج لمن أراد الوصول إلى الرأي العادل في أي قضية متعلقة بشرح الحديث النبوي.

خامساً: يعد البحث في" شرح الحديث المقارن" من أبرز العلوم إثراءً لحفظة الباحث، فأنت تبحث في اللغة، والبلاغة، والحديث، وأصول الرواية، والفقه، وأصوله، والتفسير، والعقيدة، وغيرها من العلوم.

التوصيات:

أولاً: أوصي بالعناية بهذا اللون من ألوان شرح الحديث، وتعاهده بمزيد من الدراسات، والأبحاث.

ثانياً: أوصي بدراسة مناهج الأئمة ممن تناول هذا اللون من ألوان شرح الحديث بالتطبيق العملي، كمنهج الحافظ ابن حجر العسقلاني–رحمه الله–في شرح الحديث المقارن.

المصادر

القرآن العظيم(جلَّ منزله).

1– ابن حزم، محمد بن علي بن أحمد بن سعيد. (1348هـ). المحلى (ط1). مصر: مطبعة النهضة .

2– ابن حنبل، أحمد بن محمد. (1429هـ–2008م). مسند أحمد. جمعية المكنز الإسلامي–دار المنهاج .

3– ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد البغدادي. (1437هـ–2016م). شرح علل الترمذي (ط3). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة .

4– ابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله بن محمد. (1439هـ–2017م). التمهيد (ط1).مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي .

-5ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. (1419هـ–1999م). تأويل مختلف الحديث (ط2). بيروت–الدوحة: المكتب الإسلامي–مؤسسة الإشراق .

-6ابن منظور، محمد بن مكرم. (1423هـ–2003م). لسان العرب. القاهرة: دار الحديث .

7– الأجُرّي، محمد بن الحسين بن عبدالله البغدادي. (1420هـ–1999م). الشريعة(ط2). الرياض: دار الوطن.

8- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم. (1433هـ-2012م). صحيح البخاري. بيروت-لبنان:مؤسسة الرسالة .

9- البدوي، عبدالرحمن. مناهج البحث العلمي. الكويت: وكالة المطبوعات.

10-البلخي، أبو القاسم-القاضي، عبدالجبار-الحاكم، الجشمي .(1974هـ). فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة. دار التونسية.

11- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. (1432هـ-2011م). السنن الكبير (ط1). هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان .

12- الترمذي، محمد بن عيسى. (1430هـ-2009م). السنن. الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع .

13- الحنبلي، عبدالرحمن بن شهاب الدين البغدادي. (1417هـ-1996م). فتح الباري في شرح صحيح البخاري (ط1). المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي .

14-الجرجاني، عبدالله بن عدي. (1439هـ-2018م). الكامل في ضعفاء الرجال(ط3). مكتبة الرشد ناشرون .

15- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. (1435هـ). الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (ط2). دار ابن الجوزي.

16- الدارقطني، علي بن عمر. (1406هـ-1986م). سنن الدارقطني (ط4). بيروت: عالم الكتب .

17- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر. (1986م). مختار الصحاح. بيروت: مكتبة لبنان .

18- السجستاني، سليمان بن الأشعث. (1420هـ-1999م). سنن أبي داود (ط1). الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع.

19- الشهرزوري، عثمان بن عبدالرحمن. (1438هـ-2017م). علوم الحديث (ط22). دمشق-سورية-بيروت-لبنان: دار الفكر-دار الفكر المعاصر .

20- الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الكبير(ط2). القاهرة: مكتبة ابن تيمية .

21- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (1424هـ-2004م). هدي الساري. القاهرة: دار الحديث .

22- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر. (1424هـ-2004م). فتح الباري شرح صحيح البخاري. القاهرة: دار الحديث.

23- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب . (1436هـ-2015م). القاموس المحيط (ط4). بيروت-لبنان: مؤسسة الرسالة .

24- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1424هـ-2003م). العين (ط1). بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية .

25- القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم. (1417هـ-1996م). المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم(ط1). بيروت-دمشق: دار ابن كثير-دار الكلم الطيب.

26- القزويني، محمد بن يزيد بن ماجة. (1420هـ-1999م). سنن ابن ماجة (ط1). الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع.

27- الكرماني، محمد بن يوسف بن علي. (1356هـ-1937م). الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري(ط2). بيروت-لبنان: دار إحياء التراث.

28- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان. (1420هـ-1999م). سنن النسائي(ط1). الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع.

29- النيسابوري، محمد بن عبدالله الحاكم. (1418هـ-1998م). المستدرك على الصحيحين(ط1). بيروت-لبنان: دار المعرفة.

30-النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (1430هـ-2010م). صحيح مسلم (ط1). القاهرة: دار ابن حزم .

-31اليحصبي، عياض بن موسى. (1419هـ-1998م). إكمال المعلم بفوائد مسلم(ط1). دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

References:

The Great Qur'an (glory be to Him).

1- Ibn Hazm, Muhammad bin Ali bin Ahmed bin Saeed. (1348 AH). The local (i 1). Egypt: Al-Nahda Press.

2- Ibn Hanbal, Ahmad bin Muhammad. (1429 H-2008 AD). The Musnad of Ahmad. Islamic Thesaurus Society - Dar Al Minhaj.

3- Ibn Rajab, Abdul Rahman bin Ahmed Al-Baghdadi. (1437H-2016AD). Explanation of the causes of Tirmidhi (i 3). Dar Al Salam for printing, publishing, distribution and translation.

4- Ibn Abdul-Barr, Yusef bin Abdullah bin Muhammad. (1439 AH-2017 CE). Preface (i1) Al-Furqan Islamic Heritage Foundation.

5- Ibn Qutaybah, Abdullah bin Muslim. (1419 AH-1999 AD). Interpretation of various hadiths (i 2). Beirut-Doha: Islamic Office-Al-Ishraq Foundation.

6- Ibn Manzur, Muhammad bin Makram. (1423 AH-2003 CE). Arabes Tong. Cairo: Dar Al Hadith.

7- Al-Ajri, Muhammad bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Baghdadi. (1420 AH-1999 AD). Sharia (i 2). Riyadh: Home of the homeland.
8- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim. (1433 H-2012 AD). Sahih Bukhari. Beirut-Lebanon: The Message Foundation.
9- Al-Badawi, Abdul-Rahman. Research Methodology. Kuwait: Publications Agency.
10 - Al-Balkhi, Abu Al-Qasim-Al-Qadi, Abdul-Jabbar-Al-Hakim, Al-Jashmi (1974 AH). Preferred retirement and Mu'tazila classes. Tunisian House.
11- Al-Bayhaqi, Ahmed bin Al-Hussein bin Ali. (1432 AH-2011 CE). Al-Sunan Al-Kabeer (i 1). Abandoned for printing, publishing, distribution and advertising.
12- Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa. (1430-2009). Sunnah. Riyadh: Dar Al-Salam for Publishing and Distribution.
13- Al-Hanbali, Abdulrahman bin Shihab Al-Din Al-Baghdadi. (1417/1996 AD). Fath al-Bari in Sharh Sahih al-Bukhari (ed. 1). Kingdom of Saudi Arabia: Dar Ibn Al-Jawzi.
14- Al-Jarjani, Abdullah bin Uday. (1439 AH-2018 CE). Complete in the weak men (i 3). Al-Rushd Library Publishers.
15- Al-Khatib Al-Baghdadi, Ahmed bin Ali bin Thabet. (1435 AH). Sufficient knowledge of the origins of the science of the novel (i 2). Dar Ibn Al-Jawzi.
16 - Al-Daraqutni, Ali bin Omar. (1406 AH-1986 AD). Sunan al-Daraqutni (ed. 4). Beirut: The World of Books.
17- Al-Razi, Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul Qadir. (1986 AD). Mukhtar As-Sahah. Beirut: Lebanon Library.
18- Al-Sijistani, Suleiman bin Al-Ash'ath. (1420 AH-1999 AD). Sunan Abi Dawood (ed. 1). Riyadh: Dar Al-Salam for Publishing and Distribution.
19- Al-Shahzuri, Othman bin Abdulrahman. (1438 AH-2017 CE). Hadith Sciences (i 22). Damascus-Syria-Beirut-Lebanon: House of Fikr-House of Contemporary Thought.
20- Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed. The Great Lexicon (i 2). Cairo: Ibn Taymiyyah Library.
21 - Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Hajar. (1424 AH-2004AD). The gift of the sari. Cairo: Dar Al Hadith.
22 - Al-Asqalani, Ahmed bin Ali bin Hajar. (1424 AH-2004AD). Fath Al-Bari explained Sahih Al-Bukhari. Cairo: Dar Al Hadith.

23- Al-Fayrouzabadi, Muhammad bin Yaqoub. (1436-2015 AD). Ocean Dictionary (4th ed.). Beirut-Lebanon: The Message Foundation.

Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed (1424 AH-2003 CE). Al-Ain (i 1). Beirut-Lebanon: House of Scientific Books.

25- Al-Qurtubi, Ahmed bin Omar bin Ibrahim. (1417/1996 AD). Al-Mufhim for what constitutes summarizing the book of Muslim (ed1). Beirut-Damascus: Dar Ibn Katheer-House of Good Speech.

26- Al-Qazwini, Muhammad bin Yazid bin Majah. (1420 AH-1999 AD). Sunan Ibn Majah (i 1). Riyadh: Dar Al-Salam for Publishing and Distribution.

27- Al-Kirmani, Muhammad bin Yusuf bin Ali. (1356 AH - 1937 AD). Al-Kawakeb Al-Darari in Sharh Sahih Al-Bukhari (ed. 2) Beirut-Lebanon: House of Heritage Revival.

28- Al-Nasa'i, Ahmed bin Shuaib bin Ali bin Sinan. (1420 AH-1999 AD). Sunan Al-Nasa'i (i 1). Riyadh: Dar Al-Salam for Publishing and Distribution.

29- Al-Nisaburi, Muhammad bin Abdullah Al-Hakim. (1418 AH-1998 AD). Mustadrak on the two Sahihs (i 1). Beirut-Lebanon: House of Knowledge.

30 - Al-Nisaburi, Muslim bin Al-Hajjaj. (1430H-2010AD). Sahih Muslim (i 1). Cairo: Dar Ibn Hazm.

31-Al-Hasabi, Ayyad ibn Musa. (1419 AH-1998AD). Completing the teacher with the benefits of a Muslim (i1). Dar Al-Wafa for printing, publishing and distribution.

Explanation of Comparative Hadith: An Original Study Preparation

Shami Bin Yahya Bin Saeed Al-Salami
College of Arts and Humanities, Al-Baha University
shami1414ss@gmail.com

Abstract

This study aimed at establishing the science of explaining the comparative hadith in terms of finding out its idiomatic meaning, its origin, its beginnings, its stages, its origins, its controls, its rules, and its topics upon which it is based, and then determining the scientific methodology that the researcher pursues. It is also intended for the student who wanted to write about this science and find out the benefits, and goals of this type of modern explanation.

The research has been organized into the introduction, the research problem, the importance of the topic, the reasons for choosing it, and previous studies. The research plan which consisted of the aforementioned introduction, seven sections and the conclusion. The research also included the most prominent findings, recommendations and references. Then, after the plan, a statement of the research methodology was followed. The most prominent results of the research are as follows: First: A terminological definition of the term "explanation of comparative hadith" was not mentioned in the books of the applicants, with the idiomatic definition that is based on balance and comparison between opinions, but it found practical applications to it. Second: "Explanation of Comparative Hadith" is represented in two colors:

A - Comparison of topics and that is in the comparison located in one hadith with one topic, or in several hadiths with different topics.

B - Comparison in curricula and trends.

Third: The research on "Explanation of Comparative Hadith" is one of the most prominent methods for those who want to reach a just opinion on any issue related to the explanation of the hadith.

Fourth: The research on "Explanation of Comparative Hadith" is considered one of the most prominent sciences to enrich the researcher's portfolio.

Keywords: Comparative Hadith, Foundational.